4 July 2013
Arabic

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والعشرون
البند ٢ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق
الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٣ موجهة من البعثة
الدائمة لجمهورية قبرص لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى
مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية قبرص لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا تحياتها إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتشرف بأن تحيل إليها تعليقات حكومة جمهورية قبرص المتعلقة بالمذكرة الشفوية المؤرخة ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣ الموجهة من البعثة الدائمة لتركيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية (A/HRC/22/G/20) بشأن تقرير المفوضية السامية عن مسألة حقوق الإنسان في قبرص (A/HRC/22/18).

تأسف حكومة جمهورية قبرص من جديد لتعميم تركيا رسالة موجهة إلى مجلس حقوق الإنسان من الإدارة المحلية التابعة لها التي تطلق على نفسها اسم "الجمهورية التركية لشمال قبرص" والتي تعترف بها تركيا بغير وجه حق بوصفها دولة مستقلة. وقد أعلن مجلس الأمن هذا الكيان كياناً "غير شرعي" في قراره ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤) وفي ما تكرر من إعادة تأكيد لهذين القرارين. فمجلس الأمن، في القرار ٥٤١ (١٩٨٣) يعتبر ما يسمى بـ "الجمهورية التركية لشمال قبرص" باطلة قانوناً ودعا الدول كافة إلى عدم الاعتراف بأي دولة قبرصية أخرى عدا جمهورية قبرص. وفي القرار ٥٥٠ (١٩٨٤)، أدان المجلس إعلان قيام دولة منفصلة في الجزء المحتل من جمهورية قبرص ودعا الدول كافة إلى عدم تيسير قيام الكيان الانفصالي الأنف ذكره أو مساعدته بأي حال من الأحوال. ونتيجة لذلك، لم يعترف أي بلد سوى تركيا بالنظام غير الشرعي في المناطق المحتلة من قبرص. وعلى هذا الأساس، لن تهتم

جمهورية قبرص بالمضمون غير الدقيق لهذه الرسالة الموجهة من جهة غير الدولة ولا رغبة لها في الانخراط في حرب دعائية تسعى الإدارة المحلية التابعة لتركيا إلى إشعالها.

وتودّ حكومة جمهورية قبرص التأكيد من جديد على أن السلطات المختصة للجمهورية تولي الاعتبار الواجب لتقرير المفوضية السامية بشأن مسألة حقوق الإنسان في قبرص.

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية قبرص من المفوضية السامية أن تعمّم هذه المذكرة الشفوية كوثيقة من وثائق الدورة الثانية والعشرين لمجلس حقوق الإنسان.